

البحث العاشر:

حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق: سيناريو مستقبلي

إعداد:

د. الهام بنت نايف الراجحي

أستاذ مشارك بجامعة أم القرى المملكة العربية السعودية

حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق: سيناريو مستقبلي

د. الهام بنت نايف الراجحي

أستاذ مشارك بجامعة أم القرى المملكة العربية السعودية

• مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى حوكمة نفقات التعليم ومستوى كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى، والكشف عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى، واشتملت عينة الدراسة على (٣١٠) مفردة من القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن مستوى حوكمة نفقات التعليم جاء بدرجة متوسطة في جامعة أم القرى، وأن مستوى كفاءة الإنفاق جاء بدرجة متوسطة في جامعة أم القرى، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى، وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من التجارب الأجنبية في حوكمة نفقات التعليم، وعمل دورات إرشادية لقيادات الجامعة لتعزيز كفاءة الإنفاق.

كلمات مفتاحية: حوكمة نفقات التعليم - كفاءة الإنفاق - سيناريو مستقبلي

Education expenditures governance to improve spending efficiency: A future scenario

Dr. Elham Naief Al-Rajhi

Abstract

The Study aimed to identify the level of governance of education expenditures and the level of expenditure efficiency at Ummul Qura University. In addition, identify if there was a statistically significant effect of education expenditures on the expenditure efficiency in Ummul Qura University at the significance level ($\alpha \leq 0.05$). The sample of the study included (310) individuals from academic leaders at Ummul Qura University. The researcher relied on the descriptive approach and utilized the questionnaire as the study instrument. The researcher revealed that the level of governance of education expenditures and expenditure efficiency at Ummul Qura University is average. In addition, there was a statistically significant effect of education expenditures on expenditure efficiency in Ummul Qura University at the significance level ($\alpha \leq 0.05$). The study recommended benefiting from foreign studies in the governance of education expenditures and doing guidance workshops for academic leaders to enhance expenditure efficiency.

Keywords: Governance of education expenditures - Expenditure efficiency - Future scenario

• المقدمة:

يُعد تقديم الخدمات مع مراعاة جودة تلك الخدمات أحد أهم مهام الحكومة تجاه مواطنيها، وتحتاج الحكومة في سبيل ذلك إلى تحسين جودة الخدمات العامة، فقد أشار "قادر ونيموتا" (Kadir & Nimota, 2019. pp. 1-2) بأن عملية

الحوكمة تُعد بمثابة الإجراءات والسياسات التي تتبناها الحكومة والمسؤولين من أجل اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتؤثر الحوكمة بشكل كبير على التمويل والإنفاق على الخدمات بشكل عام من بينها خدمات التعليم، ومن خلال الحوكمة تستطيع الحكومة تخصيص الميزانية المناسبة للخدمات التعليمية، وتقوم الإدارات التعليمية باستخدام الموارد بشكل جيد وفعال مما يساعد على زيادة كفاءة الإنفاق، كما تساعد الحوكمة الرشيدة للنفقات على زيادة جودة العملية التعليمية من خلال توفير المرافق مثل الفصول الدراسية، ومعدات التدريس، وتطوير كافة الخدمات التعليمية.

تقوم حوكمة النفقات التعليمية على عدة مبادئ تتمثل في الشفافية والمساءلة والكفاءة، ومن خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في الإنفاق العام على الخدمات التعليمية، يمكن للحكومات أن تضمن استخدام ميزانيات التعليم بفعالية وكفاءة، مما يؤدي إلى نتائج أفضل للطلاب والمجتمع ككل، كما يمكن تستطيع للحكومة الجيدة أن تساعد في تطوير طرق مبتكرة في الإنفاق على التعليم، وهناك ارتباط قوي بين حوكمة النفقات وتحسين نتائج التعليم (ul Ain, 2023, p. 76).

وتشير حوكمة النفقات التعليمية إلى الآلية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق على العمليات التعليمية وطرق تطبيق تلك الآليات، كما تُركز حوكمة النفقات التعليمية على جوانب متعددة في إطار الحوكمة مثل الجهات الفاعلة والتفاعلات التي تتم من أجل تطبيق الحوكمة، بالإضافة إلى النتائج النهائية لحوكمة النفقات التعليمية، وتعد عملية الحوكمة قضية عملية شاملة لكل مستوى من مستويات النظام التعليمي، حيث تبدأ حوكمة النفقات من وزارة التعليم وصولاً إلى الفصل الدراسي والمجتمع (Arinaitwe et al., 2015, p. 4).

كما يتضمن مفهوم الإنفاق التعليمي الجيد على تحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية، وتعتمد نسبة الموارد المالية المخصصة للتعليم على احتياجات الطلاب، وتقوم الحكومات بتحديد الميزانية المطلوبة بما يضمن جودة العملية التعليمية، كما أنه يجب إحداث التوازن بين الحرص على جودة الخدمات التعليمية من ناحية وتوفير الميزانية المطلوب لتحقيقها مع المتطلبات المتعلقة بالإنفاق العام والعبء الضريبي من ناحية أخرى مع مراعاة ضمان حصول كل الأفراد على الفرص التعليمية (OECD 2016, p. 174).

كما يمكن تعزيز كفاءة الإنفاق التعليمي من خلال رسم السياسات الحكومية التي من شأنها أن تساعد في ترشيد النفقات والاستغلال الأمثل للموارد لتحسين مستويات الكفاءة في التمويل للخدمات التعليمية، كما يعمل التعاون بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الاقتصادية الأخرى على تعزيز كفاءة الإنفاق من خلال الحصول على المعدات التعليمية بأسعار جيدة، كما أنه من الممكن أن

تعمل المؤسسة التعليمية على الاعتماد على المشروعات والأنشطة التعليمية التي تجلب الدخل للمؤسسة التعليمية من بينها طباعة الكتب المدرسية، أو توفير المقاصف المدرسية، أو توفير المستلزمات الخاصة بالعملية التعليمية ذاتها (Suharto et al., 2021, 2543).

فالمطلع على واقع حوكمة عملية الموازنة العامة للمملكة سيظهر أن الحكومة لا يزال أمامها طريق طويل في إصلاح الموازنة العامة، حيث أن تطوير أداء الموازنة العامة هو حجر الزاوية في تطوير الأداء الحكومي، ودعم التنمية الاقتصادية، والإشادة بمخرجات المشاريع والبرامج الحكومية ومحاربة الفساد، وتمت الموافقة على العديد من البرامج في خطة التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية ٢٠٣٠، مثل خطة التوازن المالي وخطة زيادة كفاءة الإنفاق العام، وتُظهر كل هذه الخطط وغيرها بوضوح أن صانعي السياسات يدركون أهمية إصلاح المالية العامة، وخاصة عملية الموازنة العامة (البسام، ٢٠٢٠، ص. ٢٠٢).

وبناءً على ذلك تم وضع سيناريوهات مستقبلية لإصلاح وتحسين وضع الإنفاق على التعليم الجامعي السعودي الراهن والتوسع في سبيل تحقيق الأهداف والطموحات على مراحل حسب حجمها ومداها، وأهمية الاستجابة للتغيرات الناجمة عن التقدم التقني واتساع المعاملات الاقتصادية والتكتلات الإقليمية في أنحاء العالم، وتم أيضاً الإشارة إلى السيناريو الامتدادي، الذي ينبئ إلى أن استمرارية الوضع الراهن، لن تتحقق للجامعة أياً من طموحاتها، ولن يستجيب للتداعيات الطلب الاجتماعي (المغامسي، ٢٠١٩، ص. ١٦٦).

• مشكلة الدراسة:

تواجه مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية العديد من المشكلات، خاصة فيما يخص النفقات على التعليم، وقد أكد على ذلك الفراج (٢٠٢١، ص. ١٤٧) بأن التحديات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية تتمثل في الاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع بمسؤولية الدولة الكاملة عن نفقات التعليم العالي، واعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط، وضعف العمل بمؤسسات التعليم العالي على إيجاد بدائل تمويلية، وغياب الرؤية الواضحة من قبل إدارة الجامعات تجاه عملية التمويل، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالجامعات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف الحوافز الكافية لهيئة التدريس والتي تساعدهم على الإنتاجية العلمية ذات المردود المادي للجامعات، تزايد الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم نتيجة لزيادة المطردة في النمو السكاني، وارتفاع تكلفة الطالب بالتعليم الجامعي، وتزايد الإنفاق على التعليم العالي، وضعف اعتماد النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الخارجية، وضعف ارتباط الجامعات بالمجتمع وسوق العمل، وانعدام وجود الوقف العلمي داخل الجامعات، وانعدام التخطيط التربوي المعلن لتمويل التعليم العالي.

كما أن هناك عوائق وتحديات تواجه التمويل الجامعي السعودي والتي تتمثل في الزيادة السكانية وأثرها المترتبة على معدلات الطلب، ومواجهة مشكلات الكفاءة الإنتاجية الداخلية والخارجية، وزيادة الأعباء التمويلية لتحقيق الكفاءة وتقليل الهدر التربوي الناجم عن التسرب والرسوب، والتحديات المتعلقة بكلفة التعليم العالية، لمواكبة التقدم التقني، وتحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة، وارتفاع الأنفاق على البحث، وزيادة كلفة الفرد وغيرها من التحديات الأخذ بالتطور والاتساع يحتم على السياسات الأخذ بسياسة التمويل الذاتي (المغامسي، ٢٠١٩، ص. ١٦٧).

• تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: ما دور حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق؟ ومنه تتفرع التساؤلات الفرعية التالي:

- ◀ ما مستوى حوكمة نفقات التعليم بأبعاده (النزاهة، الشفافية، المساءلة) في جامعة أم القرى؟
- ◀ ما مستوى كفاءة الإنفاق بأبعاده (الكفاءة والفعالية، السيطرة على الفساد، المسؤولية) في جامعة أم القرى؟
- ◀ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى حوكمة نفقات التعليم في جامعة أم القرى تعزي لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي - المسمى الوظيفي - الرتبة العلمية - الخبرة)؟
- ◀ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى تعزي لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي - المسمى الوظيفي - الرتبة العلمية - الخبرة)؟
- ◀ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى؟
- ◀ ما السيناريو المستقبلي لحوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى؟

• أهمية الدراسة:

• الأهمية النظرية:

- ◀ تنبع أهمية الدراسة من أهمية التعرف على حوكمة نفقات التعليم.
- ◀ تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول دور حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق.
- ◀ يؤمل أن تفتح الدراسة الحالية الباب لإثراء المكتبة العربية السعودية بالعديد من المؤلفات في هذا المجال الهام.

• الأهمية التطبيقية:

- ◀ تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول دور حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق داخل المملكة العربية السعودية.

◀◀ يؤمل أن تلفت الدراسة الحالية أنظار المسؤولين في وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية نحو الاهتمام بأساليب حوكمة نفقات التعليم.
◀◀ تقدم الدراسة الحالية توصيات ومقترحات بحثية تفتح الأفق أمام الباحثين والمهتمين.

• أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الهدف الرئيس التالي: التعرف على دور حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق، ومنه تتفرع الأهداف الفرعية التالي:

◀◀ التعرف على مستوى حوكمة نفقات التعليم بأبعاده (النزاهة، الشفافية، المساءلة) في جامعة أم القرى.

◀◀ التعرف على مستوى كفاءة الإنفاق بأبعاده (الكفاءة والفعالية، السيطرة على الفساد، المسؤولية) في جامعة أم القرى.

◀◀ الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى حوكمة نفقات التعليم في جامعة أم القرى تعزي لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي - المسمى الوظيفي - الرتبة العلمية - الخبرة).

◀◀ الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى تعزي لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي - المسمى الوظيفي - الرتبة العلمية - الخبرة).

◀◀ الكشف عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى.

◀◀ التعرف على السيناريو المستقبلي لحوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى.

• حدود الدراسة:

◀◀ الحدود الموضوعية: التعرف على حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق.

◀◀ الحدود البشرية: القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى.

◀◀ الحدود المكانية: تم التطبيق جامعة أم القرى.

◀◀ الحدود الزمنية: تم التطبيق في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

• مصطلحات الدراسة:

• الحوكمة:

عرف الحمدي (٢٠٢٠، ص. ٦) الحوكمة بأنها "إطار القواعد والعلاقات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة عليها داخل الشركات، إنها ترافق الآليات التي يتم بمقتضاها محاسبة الشركات".

بينما تُعرف الحوكمة إجرائياً بأنها: مجموعة من القواعد التي تستخدم لإدارة النفقات التعليمية، ولقيام الجهات المعنية بالإشراف على عملية الإنفاق على التعليم داخل المملكة العربية السعودية وحماية المصالح والحقوق المالية.

• كفاءة الإنفاق التعليمي:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2016, p. 174) كفاءة الإنفاق التعليمي بأنها "بمثابة الاستثمار الجيد للخدمات التعليمية الذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، ويساهم في نشأة جيل واعد من المتعلمين".

بينما تُعرف كفاءة الإنفاق التعليمي إجرائياً بأنها: تعظيم الأثر في مقابل الإنفاق على التعليم داخل المملكة العربية السعودية، فيتم تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والتصدي لكافة المشكلات دون المساس بجودة الخدمات التعليمية المقدمة.

• الإطار النظري:

يرتبط مفهوم الحوكمة بالعديد من المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، مثل الوضوح والشفافية والإفصاح والنزاهة والمساءلة حيث أننا ننظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها إحدى الوسائل التي تسعى الجامعات من خلالها لإدارة وتنظيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة واكتساب ميزة تنافسية في المجتمع الذي يخدم (شرف، ٢٠٢٠، ص. ٢٧٩).

تعد كفاءة المالية العامة بشكل عام وكفاءة الإنفاق العام بشكل خاص من السمات الرئيسية للنظام المالي الجيد حيث أن معظم اقتصادات البلدان المتقدمة تحقق هذه الكفاءة، فقد شرعت العديد من البلدان النامية في هذا المسار واتخذت خطوات لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق العام بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية بشكل عام والكفاءة المالية بشكل خاص (محمود، ٢٠١٧، ص. ١١٧).

• مفهوم حوكمة نفقات التعليم

عرف عبد المطلب (٢٠٢١، ص. ٥٤٢) حوكمة نفقات التعليم بأنها: "الإدارة الرشيدة للنفقات وضبطها بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها، وحسن استغلال الموارد لتعظيم الفائدة والعائد منها، وحسن توظيفها والاستفادة منها بالحصول على أعلى فاعلية متوقعة وتقليل هدر الموارد المالية وتقليل الفساد الموجه إليها بالوصول لأقل كلفة متوقعة وغلبة الصالح العام على المصالح الشخصية وتأكيد الاستقلال المالي والاستقلالية في ممارسة العملية الأكاديمية ودعم العمل المؤسسي (المؤسسية) في صياغة وتنفيذ النشاطات بشكل عام".

• أهمية حوكمة نفقات التعليم

حيث يتضح أهمية حوكمة نفقات التعليم كما تطرق إليها عبد المطلب (٢٠٢١، ص. ٦٣٥) في النقاط التالية:

- ◀ محاربة الفساد الداخلي وعدم السماح بوجوده والفضاء عليه نهائياً.
- ◀ ضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالمؤسسة.
- ◀ تفادي وجود أية أخطاء باستخدام النظم الرقابية الفعالة لحماية الأموال.
- ◀ ترشيد النفقات عبر تقليل تكلفة عمليات التشغيل مع تحقيق أكبر عائد ممكن.

• أبعاد حوكمة نفقات التعليم

أشارت الدراسات التالية: دراسة تجاني (٢٠١٦)، دراسة الخالدي (٢٠٢١)، دراسة العريضي وآخرون (٢٠٢٢)، إلى العديد من أبعاد الحوكمة، وقد توصل الباحث إلى اتفاق حول الأبعاد التالية: بعد النزاهة، وبعد الشفافية، وبعد المشاركة، وبعد العدل، وبعد المساءلة كأبعاد لحوكمة الإنفاق، وفيما يلي شرح مستقل لكل بعد:

◀◀ النزاهة: ويستند إلى مدى تحقيق جميع القرارات والأنشطة المؤسسية ومواءمتها مع النظام الأخلاقي والقيم التي تمارس في المجتمع، مثل الصدق والإخلاص والالتزام بتحقيق المصلحة العامة يجب أن تتبع المؤسسة التعليمية مدونة سلوك وظيفية أثناء العمل على تطوير إجراءات مؤسسية داخلية تضمن أن يتعامل جميع الموظفين وعلى جميع المستويات بمهنية وموضوعية وأخلاقية مع الآخرين وأصحاب المصلحة وعدم إساءة استخدام مناصبهم بشكل غير قانوني (ريابعة، ٢٠١٩، ص. ١١).

◀◀ المشاركة: يشير مفهوم المشاركة إلى إتاحة الفرصة لجميع الأطراف المعنية داخل المجتمع الجامعي لوضع خطط وقواعد العمل في مختلف المجالات بالجامعة (جامعة الفيوم، ٢٠١٩، ص. ٣١).

◀◀ الشفافية: وتتمثل في نشر وإيصال المعلومات بريقة واضحة وشاملة وبشكل دوري مع أهمية وضمان إظهارها للآخرين في الوقت المناسب (ريابعة، ٢٠١٩، ص. ١١). كما أنها تمثل نشر المعايير الحاكمة لتطبيق التشريعات والسياسات واللوائح والنظم بما يكفل العدالة وحقوق المعنيين داخل المجتمع الجامعي (جامعة الفيوم، ٢٠١٩، ص. ٢٩).

◀◀ العدل: ويرتبط ذلك بالدرجة التي حققتها المؤسسة التعليمية في تحقيق العدالة والمساواة في ممارسة السلطة وإدارة الأموال العامة، والتعامل المنصف مع جميع الأشخاص والموظفين والمؤسسات الأخرى من أجل تجنب أي شكل من أشكال التمييز أو التحيز أو التمايز، مع الاعتراف بحقوق الآخرين واحترامها (ريابعة، ٢٠١٩، ص. ١١).

◀◀ المساءلة: يشير مفهوم المساءلة والمساءلة إلى تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق وواجبات أعضاء المجتمع الجامعي ومؤسساته، ومعاقبة المخالفين (جامعة الفيوم، ٢٠١٩، ص. ٢٩).

• مفهوم كفاءة الإنفاق

عرف الفايز والسدحان (٢٠٢١، ص. ٢١٩) كفاءة الإنفاق بأنها: "هي الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية في مدارس التعليم العام، وفقا للمعايير التنظيمية والتعليمية المعتمدة من وزارة التعليم".

• أبعاد كفاءة الإنفاق

أشارت الدراسات الفاييز والسدحان (٢٠٢١)، ودراسة العريضي وآخرون (٢٠٢٢)، ودراسة الباز (٢٠١٤) إلى العديد من أبعاد كفاءة الإنفاق، وقد توصل الباحث إلى

اتفاق حول الأبعاد التالية: الكفاءة والفعالية، السيطرة على الفساد، والمسؤولية، وفيما يلي شرح مستقل لكل منهم

الكفاءة والفاعلية: تعني الكفاءة إنجاز المهمة بشكل صحيح في المرة الأولى وفي كل مرة تعني الكفاءة أيضاً تحقيق أكبر فائدة بأقل تكلفة من حيث الفعالية، يعني تحقيق الهدف المحدد، وتعريف العمل الفعال يعني الجهد الذي ينجز المهمة ويحقق الهدف المحدد (التميمي، ٢٠١٩، ص ٣٠٠).

السيطرة على الفساد: عندما تكون هناك حاجة للسيطرة على الفساد الذي يؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية ويعيق عملية ترشيد الإنفاق العام من خلال تغيير القرارات واللوائح والقوانين ذات الصلة، بما في ذلك قوانين الضرائب والقرارات المتعلقة باستغلال أراضي الدولة المتعلقة بأنشطة الاستثمار المحلية والأجنبية، وكذلك القرارات المتعلقة ببيع أصول القطاع العام (محمود، ٢٠١٧، ص ٦٩٠).

المسؤولية: إن المسؤولية جزء لا يتجزأ من كفاءة الإنفاق، فقد أشار جيمس وآخرون (James et al., 2019, p. 13) أن المسؤولية حول قرارات الإنفاق تكون على المستوى المركزي أو الإقليمي أو المحلي مسؤولية مشتركة عبر مستويات متعددة من الحكومة، وبالنسبة لمعظم الدول فإن مسؤولية الإنفاق على قطاعات مثل قطاع الصحة على سبيل المثال لا الحصر يعد من أكبر مسؤوليات صنع القرار للحكومات.

• دور حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق.

تعد الحوكمة على أنها مدخلات إدارية تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق أهدافها، نظراً لخصائصها وركائزها التي تسمح لها بوضع قوانين وأنظمة محددة للتحكم في العمليات الإدارية والمالية، وحماية العمليات الإدارية والعمل على استخدامها بكفاءة لتحقيق الأهداف من حيث كفاءة الإنفاق، توفر الحوكمة الهيكل التنظيمي الذي يسمح بالوصول إلى الأهداف بأفضل طريقة ممكنة من خلال العلاقات والعمليات المتكاملة فيما بينها والتي تتسم بالوضوح والشفافية بين الكليات وأقسام الجامعة. (العريضي وابن سيف والمفيز، ٢٠٢٢، ص ١٣٧-١٣٨).

حيث أن الحوكمة تمثل أحد مداخل الإصلاح الإداري فإن كفاءة الإنفاق برهان على جهود الإصلاح الإداري تلك لذلك يمكن القول بأن تطبيق مبادئ الحوكمة أصبح مطلباً أساسياً لتطوير العمل الإداري والأكاديمي والمالي بالمؤسسات التعليمية وداعماً لاستقلاليتها مما يمنحها القدرة على المنافسة، كما أن مبادئ الحوكمة تسهم إيجاباً في تحديد السلطات والمسؤوليات بوضوح وشفافية وتعمل على تحقيق العدالة بين جميع منسوبيها من خلال ما تقدمه من فرص للتواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات فاعتماد مبادئ الحوكمة وتطبيقها في إطار من الشفافية والمساءلة والعدالة يمكن المؤسسات التعليمية من تحقيق

التميز في مخرجاتها مع حسن استثمار لمواردها البشرية والمالية ومراعاة الحقوق والمصالح وتلك هي الأهداف التي تشجع المؤسسات التعليمية على الاستمرار بتطوير مخرجاتها والارتقاء بأدائها (العريضي وابن سيف والمفيز، ٢٠٢٢، ص ١٣٨).

• الدراسات السابقة:

• أولاً : الدراسات العربية

هدفت دراسة العريضي وبن سيف والمفيز (٢٠٢٢) إلى التعرف على دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية، واستخدمت الباحثات المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي كمناهج للدراسة، وقد توصلت الباحثات للعديد من النتائج أهمها: جاء دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية في قدرتها على مساعدة المؤسسات التعليمية في الوصول إلى غاياتها وأهدافها التي تسعى للوصول إليها، كما أنها تمكن المؤسسات التعليمية من توفير القوانين واللوائح الخاصة لضبط العمليات الإدارية والمالية، وهي بالتالي لها دور كبير في ضبط العمليات الإدارية والأكاديمية والمالية بالجامعات، كما أنها تعمل على مراقبة عمليات الصرف للموارد المالية والتأكد من الالتزام ببندو المصروفات فهي بالتالي تحد من هدر الموارد، وتعمل على تحقيق الكفاءة التي تنشدها الجامعات.

هدفت دراسة عبد المطلب (٢٠٢١) إلى التعرف على أهمية حوكمة النفقات بالتعليم الجامعي المصري، والكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين الاستثمار في بناء مجتمعات التعلم وحوكمة النفقات بالتعليم الجامعي المصري، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها: تعمل حوكمة النفقات بالتعليم الجامعي المصري على تحقيق النفع منها ومنع الفساد وتحسن استغلال الموارد لتعظيم الفائدة والعائد منها، كما أنها تقلل هدر الموارد المالية وتقلل الفساد الموجه إليها بالوصول لأقل تكلفة متوقعة، كما أنها تعمل على تفضيل المصلحة العامة على المصالح الشخصية، بالإضافة إلى التأكيد على الاستقلال المالي والاستقلالية في ممارسات العملية الأكاديمية، وعلاوة على ذلك قدرتها على دعم العمل المؤسسي في صياغة وتنفيذ النشاطات بشكل عام، وتبين وجود علاقة إيجابية ارتباطية بين الاستثمار في بناء مجتمعات التعلم وحوكمة النفقات بالتعليم الجامعي المصري.

هدفت دراسة كرمين (٢٠٢١) إلى التعرف على موارد الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها: تعددت موارد الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر فمنها نفقات التسيير الموجهة للتعليم والتي تغطي أجور ومرتبوات الموظفين، كما أن النفقات الباقية تغطي النشاطات المتعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي والرياضي بالإضافة إلى نفقات أخرى توجه للتسيير الإداري.

• ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة "شيخ" (Sheikh, 2021) إلى الكشف عن مستوى الإنفاق على التعليم في بنجلاديش، والتعرف على تأثير توزيع الإنفاق على التعليم العام على سنوات الدراسة عبر مستويات التعليم المختلفة في بنجلاديش، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المسح الذي تم على بيانات الدخل والإنفاق الأسري الذي أجراه مكتب الإحصاء البنجلاديشي في ٢٠١٦، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود زيادة في النفقات على التعليم في بنجلاديش ولكنها تعاني من عدم المساواة في توزيع النفقات على مراحل التعليم بشكل متساوي، حيث كانت هناك زيادة في النفقات في مرحلة التعليم الابتدائي لعدة أهداف منها تقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية مما يزيد من التحاق الطلاب بالمدارس في الريف، كما كانت هناك زيادة في الإنفاق في قطاع التعليم الفني أعلى من التعليم العام من أجل تطوير البنية التحتية لاستيعاب التكنولوجيا اللازمة لتدريس مهاراته، وتحتاج حكومة بنجلاديش إلى تحديد برنامج تعليمي أفضل وزيادة الإنفاق على التعليم عبر مستويات التعليم المختلفة للحصول على النتائج المرجوة والمتوقعة دولياً، وبينت الدراسة أن الآثار التوزيعية لزيادة الإنفاق على التعليم لا تزيد أو تنقص من عدد سنوات المراحل التعليمية ولكن يكون الهدف منها هو زيادة كفاءة العملية التعليمية من خلال زيادة الرواتب والمكافآت وتحسين البنية التحتية.

هدفت دراسة "إيمانا" (Imana, 2017) إلى الكشف عن العديد من العوامل التي تؤثر على نمو الإنفاق العام على قطاع التعليم باستخدام الفعالة في تحليل السياسة العامة والاقتصاد والمالية العامة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، واستعانت بتحليل المحتوى لسياسات التعليم في كينيا والبيانات المنشورة في قواعد بيانات وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا ووزارة المالية والمكتب الوطني للإحصاء في كينيا كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أنه تبين وجود زيادة في النفقات على التعليم في كينيا ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٧ من خلال تغيير السياسات التعليمية من أجل جعل التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي المجاني مستداماً، حيث قامت الحكومة بتوفير التعليم المدعوم جزئياً والتعليم المجاني مما زاد من التحاق الطلاب بالمدارس لذا احتاجت المدارس إلى تطوير البنية التحتية وتوظيف العديد من المعلمين مما أدى إلى زيادة المخصصات المالية للتعليم، كما أن الإنفاق على التعليم يتأثر بصانعي القرار والسياسيين دون الاعتماد بشكل أساسي على الوضع الاقتصادي حيث يميل السياسيون إلى إرضاء الناخبين من خلال زيادة الإنفاق على تطوير التعليم.

• التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن العديد من الدراسات السابقة تشابهت مع الدراسة الحالية في تناولها حوكمة نفقات التعليم مثل: دراسة العريضي وبن سيف والمفيز (٢٠٢٢)، ودراسة عبد المطلب (٢٠٢١)، وتشابهت مع الدراسة الحالية في

تناولها نضقات التعليم مثل: دراسة كرمين (٢٠٢١)، ودراسة "شيخ" (Sheikh, 2021)، ودراسة "إيمانا" (Imana, 2017)، واتفقت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي مثل: دراسة العريضي وبن سيف والمفيز (٢٠٢٢)، ودراسة عبد المطلب (٢٠٢١)، ودراسة كرمين (٢٠٢١)، كما تميزت الدراسة الحالية بأنها الدراسة الوحيدة في حدود علم الباحث التي تناولت حوكمة نضقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق: سيناريو مستقبلي، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة وإطارها النظري وتصميم أداة الدراسة ومناقشة نتائجها وطرح توصياتها.

• إجراءات الدراسة:

• منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي عرفه درويش (٢٠١٨، ص. ١١٨) بأنه "دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة من التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لمشكلة اجتماعية".

• مجتمع الدراسة وعينته:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى، والبالغ عددهم (٣١٧) مفردة.

جدول (١) نسخة إحصائية القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى

المجموع	إناث	ذكور	منصب
5	1	4	وكيل جامعة
27	4	23	عميد كلية
14	5	9	عميد عمادة
6	0	6	عميد معهد
82	30	52	وكيل عميد كلية
18	6	12	وكيل عميد عمادة
13	5	8	وكيل عميد معهد
152	27	125	رئيس قسم

جدول (٢) الاستبانة الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستردة والصالحة للتحليل	النسبة المئوية للاستبانة المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي
317	310	97.9%

يتبين من الجدول السابق: أن عدد الاستبانة الموزعة (317) استبانة، في حين أن عدد الاستبانة المستردة والصالحة لتحليل الإحصائي (310) استبانة، بواقع (97.9%) من الاستبانة الموزعة.

• خصائص عينة الدراسة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وتمثل في البيانات الأساسية:

• توزيع أفراد العينة حسب خصائصها:

جدول (٣) توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

النسب المئوية	التكرارات	النوع
74.8%	232	ذكر
25.2%	78	أنثى
100%	310	الدرجة الكلية
النسب المئوية	التكرارات	المسمى الوظيفي
1.6%	5	وكيل جامعة
8.4%	26	عميد كلية
4.5%	14	عميد عمادة
1.9%	6	عميد معهد
25.8%	80	وكيل عميد كلية
5.5%	17	وكيل عميد عمادة
4.2%	13	وكيل عميد معهد
48.1%	149	رئيس قسم
100%	310	الدرجة الكلية
النسب المئوية	التكرارات	الرتبة العلمية
77.4%	240	أستاذ
18.4%	57	أستاذ مساعد
4.2%	13	أستاذ مشارك
100%	310	الدرجة الكلية
النسب المئوية	التكرارات	عدد سنوات الخبرة
11.6%	36	أقل من ٥ سنوات
59.0%	183	من ٥ إلى ١٠ سنوات
29.4%	91	١٠ سنوات فأكثر
100%	310	الدرجة الكلية

• وصف أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسيين هما:
 ◀◀ الجزء الأول: عبارة عن بيانات أولية عن عينة الدراسة تتمثل في المعلومات الديموغرافية.

◀◀ الجزء الثاني: يتكون من محاور الاستبانة، المتكونة من محورين رئيسيين، وهم على النحو التالي:

◀◀ المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم ويتكون (١٢) عبارة مقسمة على ثلاث أبعاد. تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (لا أوافق بشدة، لا أوافق، أوافق إلى حد ما، أوافق بشدة) لتصحيح أداة الدراسة حيث تعطي الاستجابة لا أوافق بشدة (١)، لا أوافق (٢)، أوافق إلى حد ما (٣)، أوافق (٤)، أوافق بشدة (٥).

• صدق الأداة وثباتها:

• أولاً: صدق الأداة (الاستبانة):

• صدق المحكمين:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء عباراتها، وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من مدى فاعلية الأداة وتحقيقها لأهداف الدراسة.

وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل عبارة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو بالإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يروونه مناسباً.

وبعد استعادة النسخ المحكمة من المحكمين وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف وإعادة صياغة بعض العبارات في الاستبانة وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (٨٠٪) من السادة المحكمون، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (٢٥) عبارة مقسمة على محورين.

• صدق الاتساق الداخلي لحوار الاستبانة:

• المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه العبارة من عبارات المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول (٤) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه العبارة

في المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
البعد الأول: الشفافية			
.864**	٢	.833**	١
.965**	٤	.813**	٣
البعد الثاني: المساءلة			
.819**	٦	.942**	٥
.780**	٨	.910**	٧
البعد الثالث: النزاهة			
.756**	١٠	.838**	٩
.867**	١٢	.846**	١١

♦♦دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة التي تنتمي إليه العبارة في المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم، جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في البعد الأول: الشفافية بين (.813** - .965**)، وتراوحت في البعد الثاني: المساءلة بين (.780** - .942**)، وتراوحت في البعد الثالث: النزاهة بين (.756** - .867**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارة أبعاد المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم بالاستبانة.

• المحور الثاني: كفاءة الإنفاق:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني التي تنتمي إليه العبارة من عبارات المحور الثاني: كفاءة الإنفاق بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول (٥) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني التي تنتمي إليه

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
العبرة في المحور الثاني: كفاءة الإنفاق			
البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق			
١٣	0.946**	١٤	0.915**
١٥	0.949**	١٦	0.875**
١٧	0.897**		
البعد الثاني: السيطرة على الفساد			
١٨	0.951**	١٩	0.871**
٢٠	0.916**	٢١	0.839**
البعد الثالث: المسؤولية			
٢٢	0.858**	٢٣	0.912**
٢٤	0.893**	٢٥	0.950**

♦♦ دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق: أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة التي تنتمي إليه العبارة في المحور الثاني: كفاءة الإنفاق، جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق بين (0.875** - 0.949)، وتراوحت في البعد الثاني: السيطرة على الفساد بين (0.839** - 0.951**)، وتراوحت في البعد الثالث: المسؤولية بين (0.858** - 0.950**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الثاني: كفاءة الإنفاق بالاستبانة.

• **الصدق البنائي العام لمحاو الاستبانة:**

تم التحقق من الصدق البنائي العام لمحاو الاستبانة من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والمتوسط العام للاستبانة، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

م	المحاور	معامل الارتباط
١	المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم	0.911**
٢	المحور الثاني: كفاءة الإنفاق	0.924**

يتبين من الجدول السابق: أن قيم معاملات الارتباط لمحاو الاستبانة والمتوسط العام للاستبانة جاءت بقيم عالية حيث تراوحت بين (0.911** - 0.924**) وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ مما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

• **ثانياً: ثبات الأداة:**

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاو الاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

م	المحاور	معامل الارتباط
١	المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم	0.943
٢	المحور الثاني: كفاءة الإنفاق	0.705
	المتوسط العام	0.812

يتبين من الجدول السابق: أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة قيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (705 - 943)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (812)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

• الأساليب الإحصائية:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت الباحثة إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

- ◀ التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- ◀ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لحساب متوسطات عبارات الاستبيان وكذلك الدرجات الكلية لمحاور الاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة الدراسة.
- ◀ معامل ارتباط بيرسون: لحساب الاتساق الداخلي.
- ◀ معامل كرونباخ ألفا: لحساب الثبات لعبارات الاستبانة.
- ◀ اختبار (T-test): لحساب الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة.
- ◀ تحليل التباين الأحادي (One Way Anova): لحساب الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة.
- ◀ اختبار شيفيه (Scheffe): للتعرف على اتجاه الفروق الإحصائية.
- ◀ تحليل الانحدار الخطي.
- ◀ معادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة وبعد على النحو التالي:
- ◀ تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطى الدرجة منخفضة جداً (١)، منخفضة (٢)، متوسطة (٣)، عالية (٤)، عالية جداً (٥)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناء على ما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{1-5}{5} = 0.80$$

- ◀ من ١ إلى أقل من ١.٨٠ تمثل درجة استجابة (منخفضة جداً).
- ◀ من ١.٨٠ إلى أقل من ٢.٦٠ تمثل درجة استجابة (منخفضة).
- ◀ من ٢.٦٠ إلى أقل من ٣.٤٠ تمثل درجة استجابة (متوسطة).
- ◀ من ٣.٤٠ إلى أقل من ٤.٢٠ تمثل درجة استجابة (عالية).
- ◀ من ٤.٢٠ إلى أقل من ٥ تمثل درجة استجابة (عالية جداً).

• عرض مناقشة وتفسير النتائج:

• إجابة السؤال الأول: للإجابة على هذا السؤال قد تم حساب التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإبعاد المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الأول: حوكمة النفقات

الرقم	أبعاد المحور الأول: حوكمة النفقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١	البعد الأول: الشفافية	3.19	1.058	2	متوسطة
٢	البعد الثاني: المساءلة	2.85	1.010	3	متوسطة
٣	البعد الثالث: النزاهة	3.35	1.171	1	متوسطة
	المتوسط العام	3.13	.708	--	متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: حوكمة نفقات التعليم جاء بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (.708). وبدرجة استجابة (متوسطة) ويمكن تفسير ذلك: إلى حرص الجامعة على وضع معايير واضحة ودقيقة لمتابعة لجميع الأقسام الداخلية في الجامعة إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الإدارة والتي تتمثل في ضعف الالتزام بالمعايير التي يتم وضعها من قبل الجامعة، بالإضافة إلى قلة نشر التقارير المالية الخاصة بالجامعة.

• إجابة السؤال الثاني: للإجابة على هذا السؤال قد تم حساب التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإبعاد المحور الثاني: كفاءة الإنفاق، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الثاني: كفاءة الإنفاق

الرقم	أبعاد المحور الثاني: كفاءة الإنفاق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١	البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق	3.08	.865	3	متوسطة
٢	البعد الثاني: السيطرة على الفساد	3.16	1.102	2	متوسطة
٣	البعد الثالث: المسئولية	3.40	1.092	1	عالية
	المتوسط العام	3.20	.828	--	متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني: كفاءة الإنفاق جاء بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (.828). وبدرجة استجابة (متوسطة)، يمكن تفسير ذلك إلى ضعف الاهتمام بتوزيع الأدوار التي تساعد على ترشيد عملية الإنفاق الخاصة بالعمليات المالية الخاصة بالجامعة، بالإضافة إلى وجود قصور في السياسات المالية التي تساعد على استخدام بنود الميزانية بشكل مرن.

وهذا ما يتفق نسبياً مع دراسة عبدالمطلب (٢٠٢١)، التي توصلت إلى إن أهم عوائد التعليم التي تجني في المستقبل تمثلت في العوائد الاستثمارية والتي تُعني المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع وترتبط وتقترب بالتعليم، والعوائد النقدية والتي تتمثل في الأرباح التي يجنيها المتعلم في المستقبل من جراء زيادة تعليمة.

- إجابة السؤال الثالث : للإجابة على هذا السؤال الثالث تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية:
- النوع:

تم استخدام اختبار (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير النوع على النحو التالي:
الجدول (١٠) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق لمتغير النوع حول أبعاد المحور الأول:
حوكمة نفقات التعليم في جامعة أم القرى

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
البعد الأول: الشفافية	ذكر	232	3.28	1.010	2.436	308	.015	دال
	أنثى	78	2.94	1.160				
البعد الثاني: المساءلة	ذكر	232	2.91	1.000	1.827	308	.069	غير دال
	أنثى	78	2.67	1.025				
البعد الثالث: النزاهة	ذكر	232	3.34	1.084	.232	308	.817	غير دال
	أنثى	78	3.37	1.406				
المتوسط العام	ذكر	232	3.17	.658	1.949	308	.052	غير دال
	أنثى	78	2.99	.830				

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، في كل من (البعد الثاني: المساءلة - البعد الثالث: النزاهة - المتوسط العام للمحور الأول: حوكمة النفقات، تعزي لمتغير النوع، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الأول: الشفافية وقد جاءت الفروق لصالح (الذكور).

ويمكن تفسير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، في المتوسط العام للمحور الأول: حوكمة النفقات، بأن النوع الاجتماعي لا يؤثر بشكل كبير في رؤية أفراد العينة نحو حوكمة نفقات التعلم، حيث تعود حوكمة نفقات التعليم إلى مدي اتباع الجامعة للسياسات واضحة تساعد على تنفيذ خططها المالية بما يتناسب مع متطلبات التعليم.

• المسمى الوظيفي:

تم استخدام اختبار (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي على النحو التالي:

الجدول (١١) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول متغير المسمى الوظيفي في أبعاد المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم في جامعة أم القرى

الإبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية
البعد الأول: الشفافية	بين المجموعات	30.166	7	4.309	4.122
	داخل المجموعات	315.755	302	1.046	
	المجموع	345.921	309	--	
البعد الثاني: المساءلة	بين المجموعات	11.175	7	1.596	1.586
	داخل المجموعات	304.047	302	1.007	
	المجموع	315.222	309	--	
البعد الثالث: النزاهة	بين المجموعات	9.377	7	1.340	.977
	داخل المجموعات	414.191	302	1.371	
	المجموع	423.568	309	--	
المتوسط العام	بين المجموعات	10.735	7	1.534	3.209
	داخل المجموعات	144.328	302	.478	
	المجموع	155.063	309	--	

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في كل (البعد الثاني: المسألة - البعد الثالث: النزاهة) تعزى لتغير المسمى الوظيفي، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الأول: الشفافية والمتوسط العام للمحور الأول: حوكمة نفقات التعليم، وللتعرف على اتجاه الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه على النحو التالي:

جدول (١٢) يوضح اتجاه الفروق الإحصائية باستخدام اختبار شيفيه في البعد الأول: الشفافية والمتوسط العام للمحور الأول: حوكمة نفقات التعليم تعزى لتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي								المتوسط الحسابي	العدد	المسمى الوظيفي	البعد
رئيس قسم	وكيل عميد معهد	وكيل عميد عمادة	وكيل عميد كلية	عميد معهد	عميد عمادة	عميد كلية	وكيل جامعة				
							♦	4.40	5	وكيل جامعة	البعد الأول: الشفافية
								2.93	26	عميد كلية	
					-			2.89	14	عميد عمادة	
				-				3.08	6	عميد معهد	
			-					2.88	80	وكيل عميد كلية	
		-						2.90	17	وكيل عميد عمادة	
	-							3.02	13	وكيل عميد معهد	
-								3.45	149	رئيس قسم	
							♦	3.97	5	وكيل جامعة	للمتوسط العام
								3.08	26	عميد كلية	
					-			2.93	14	عميد عمادة	
				-				3.03	6	عميد معهد	
			-					2.98	80	وكيل عميد كلية	
		-						2.93	17	وكيل عميد عمادة	
	-							2.81	13	وكيل عميد معهد	
-								3.26	149	رئيس قسم	

ويتبين من الجدول السابق: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول البعد الأول: الشفافية والمتوسط العام للمحور الأول: حوكمة نفقات التعليم، وقد جاءت الفروق لصالح (وكيل جامعة).

ويمكن تفسير ذلك بأن وكلاء الجامعات هم الأكثر خبرة في العمليات الإدارية وتطوير الأعمال، بالإضافة إلى الإشراف على الاعتمادات المالية، والاتصال المباشر بالمؤسسات والمجتمعات المحلية المختلفة، وهذا يعود لمهامهم الوظيفية، التي تتيح لهم الاطلاع على جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالجامعة، وغيرها من الأنشطة المختلفة التي تقع على عاتقهم.

•-الرتبة العلمية:

تم استخدام اختبار (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير الرتبة العلمية على النحو التالي:

الجدول (١٣) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات مينة الدراسة حول متغير الرتبة العلمية في أبعاد المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم في جامعة أم القرى

الإبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: الشفافية	بين المجموعات	.556	2	.278	.247	.781
	داخل المجموعات	345.365	307	1.125		
	المجموع	345.921	309	--		
البعد الثاني: المساءلة	بين المجموعات	5.518	2	2.759	2.735	.066
	داخل المجموعات	309.704	307	1.009		
	المجموع	315.222	309			
البعد الثالث: النزاهة	بين المجموعات	.931	2	.465	.338	.713
	داخل المجموعات	422.637	307	1.377		
	المجموع	423.568	309	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	.537	2	.269	.534	.587
	داخل المجموعات	154.525	307	.503		
	المجموع	155.063	309	--		

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في حوكمة نفقات التعليم تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

ويمكن تفسير ذلك بأن الرتبة العملية للقيادات الأكاديمية لا تؤثر في رؤيتهم لحوكمة نفقات التعليم، حيث تتعلق الحوكمة بمجموعة المعايير التي تعتمد عليها الجامعة في نفقاتها التعليمية، ومدى الاستفادة من بنود الميزانية في كتابة التقارير المالية بشكل منظم ومرن.

• عدد سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة على النحو التالي:

الجدول (١٤) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينت الدراسة حول متغير عدد سنوات الخبرة في أبعاد المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم في جامعة أم القرى

الإبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: الشفافية	بين المجموعات	4.008	2	2.004	1.799	.167
	داخل المجموعات	341.913	307	1.114		
	المجموع	345.921	309	--		
البعد الثاني: المساءلة	بين المجموعات	8.311	2	4.155	4.156	.017
	داخل المجموعات	306.911	307	1.000		
	المجموع	315.222	309	--		
البعد الثالث: النزاهة	بين المجموعات	8.143	2	4.072	3.009	.051
	داخل المجموعات	415.425	307	1.353		
	المجموع	423.568	309	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	.635	2	.317	.631	.533
	داخل المجموعات	154.428	307	.503		
	المجموع	155.063	309	--		

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في كل من (البعد الأول: الشفافية - البعد الثالث: النزاهة - والمتوسط العام للمحور الأول: حوكمة نفقات التعليم)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن حوكمة نفقات التعليم، تكون من خلال ترشيد الموارد المالية والمادية والبشرية وذلك للاستفادة منها في العملية التعليمية، وبالتالي تساعد حوكمة التعليم في تحقيق النزاهة والاستقامة لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الثاني: المساءلة، تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، وللتعرف على اتجاه الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه على النحو التالي:

جدول (١٥) يوضح اتجاه الفروق باستخدام اختبار شيفيه في البعد الثاني: المساءلة من المحور الأول: حوكمة نفقات التعليم تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

البعد	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	عدد سنوات الخبرة	
				أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات فأكثر
البعد الثاني: المساءلة	أقل من ٥ سنوات	36	2.40	-	
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	183	2.88		
	١٠ سنوات فأكثر	91	2.95		♦

ويتبين من الجدول السابق: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ حول البعد الثاني: المساءلة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، وقد جاءت الفروق لصالح (١٠ سنوات فأكثر).

• إجابة السؤال الرابع: للإجابة على السؤال الرابع تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية:

• النوع:

تم استخدام اختبار (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول (١٦) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق لمتغير النوع في أبعاد المحور الثاني: كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق	ذكر	232	3.05	.834	.773	308	.440	غير دال
	أنثى	78	3.14	.954				
البعد الثاني: السيطرة على الفساد	ذكر	232	3.20	1.030	1.086	308	.278	غير دال
	أنثى	78	3.04	1.294				
البعد الثالث: المسئولية	ذكر	232	3.42	1.068	.518	308	.605	غير دال
	أنثى	78	3.35	1.166				
المتوسط العام	ذكر	232	3.21	.764	.344	308	.731	غير دال
	أنثى	78	3.17	.999				

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، في (المحور الثاني: كفاءة الإنفاق)، تعزي لمتغير النوع.

ويمكن عزو ذلك إلى أن كفاءة الإنفاق، تتمثل في قدرة الجامعة على التخطيط للأموال، وذلك من خلال الحصول على مصادر تمويل مناسبة لتوفير الاحتياجات كافة المتطلبات المالية التي تساعد على توفير الخدمات التعليمية في الجامعة.

• المسمى الوظيفي:

تم استخدام اختبار (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي على النحو التالي:

الجدول (١٧) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول متغير المسمى الوظيفي في أبعاد المحور الثاني: كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى

الإبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية
البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق	بين المجموعات	3.650	7	.521	.679
	داخل المجموعات	227.584	302	.754	
	المجموع	231.234	309	--	
البعد الثاني: السيطرة على الفساد	بين المجموعات	10.002	7	1.429	.313
	داخل المجموعات	365.425	302	1.210	
	المجموع	375.428	309	--	
البعد الثالث: المسئولية	بين المجموعات	21.566	7	3.081	.010
	داخل المجموعات	346.808	302	1.148	
	المجموع	368.374	309	--	
المتوسط العام	بين المجموعات	6.817	7	.974	.190
	داخل المجموعات	204.828	302	.678	
	المجموع	211.645	309	--	

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في كل من البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق - البعد الثاني: السيطرة على الفساد - والمتوسط العام للمحور الثاني: كفاءة

الإنفاق) تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ويمكن تفسير عدم وجود دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي في المتوسط العام للمحور الثاني: كفاءة الإنفاق، إلى السياسات التي يتم اتباعها من قبل الجامعة، وهذا لا يتعلق بالمسمى الوظيفي لعملية الإنفاق المتعلقة بالتعليم في الجامعة، وهذا لا يتعلق بالمسمى الوظيفي للقيادات الأكاديمية بل بقدرة الجامعة على تطبيق آليات واضحة لزيادة كفاءة الأنفاق، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الثالث: المسؤولية والتعرف على اتجاه الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه على النحو التالي:

جدول (١٨) يوضح اتجاه الفروق باستخدام اختبار شيفيه في البعد الثالث: المسؤولية من المحور الثاني: كفاءة الإنفاق تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

البعد	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	المسمى الوظيفي					
				وكيل جامعة	عميد كلية	عميد عمادة	عميد معهد	وكيل وعميد معهد	رئيس قسم
البعد الثالث: المسؤولية	وكيل جامعة	5	3.95	◆					
	عميد كلية	26	3.14		-				
	عميد عمادة	14	2.66			-			
	عميد معهد	6	3.08				-		
	وكيل وعميد كلية	80	3.60				-		
	وكيل وعميد عمادة	17	2.84					-	
	وكيل وعميد معهد	13	3.21					-	
	رئيس قسم	149	3.48						-

ويتبين من الجدول السابق: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ حول البعد الثالث: المسؤولية من المحور الثاني: كفاءة الإنفاق، وقد جاءت الفروق لصالح (وكيل جامعة).

• الرتبة العلمية:

تم استخدام اختبار (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير الرتبة العلمية على النحو التالي:

الجدول (١٩) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات مينة الدراسة حول متغير الرتبة العلمية في أبعاد المحور الثاني: كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى

الإبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق	بين المجموعات	0.061	2	0.031	.041	.960
	داخل المجموعات	231.173	307	.753		
	المجموع	231.234	309	--		
البعد الثاني: السيطرة على التضاد	بين المجموعات	.121	2	.061	.050	.952
	داخل المجموعات	375.306	307	1.222		
	المجموع	375.428	309	--		
البعد الثالث: المسؤولية	بين المجموعات	.956	2	.478	.399	.671
	داخل المجموعات	367.418	307	1.197		
	المجموع	368.374	309	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	.105	2	.052	.076	.927
	داخل المجموعات	211.540	307	.689		
	المجموع	211.645	309	--		

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في (المحور الثاني: كفاءة الإنفاق) تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

ويمكن تفسير ذلك بأنه ليس هناك اختلاف في آراء عينة الدراسة طبقاً لرتبتهم الأكاديمية، حول كفاءة الإنفاق في الجامعة، حيث يتعلق كفاءة الإنفاق بقدرة الجامعة على تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى قدرتها على الاستثمار في العملية التعليمية، وتعزيز البنية التحتية للجامعة والتي تساعد بدورها على زيادة كفاءة الإنفاق.

• عدد سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة على النحو التالي:

الجدول (٢٠) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول متغير عدد سنوات الخبرة

الإبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق	بين المجموعات	5.481	2	2.741	3.727	.025
	داخل المجموعات	225.752	307	.735		
	المجموع	231.234	309	--		
البعد الثاني: السيطرة على الفساد	بين المجموعات	1.420	2	.710	.583	.559
	داخل المجموعات	374.008	307	1.218		
	المجموع	375.428	309	--		
البعد الثالث: المسئولية	بين المجموعات	1.249	2	.625	.522	.594
	داخل المجموعات	367.125	307	1.196		
	المجموع	368.374	309	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	2.380	2	1.190	1.746	.176
	داخل المجموعات	209.265	307	.682		
	المجموع	211.645	309	--		

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في كل من البعد الثاني: السيطرة على الفساد - البعد الثالث: المسئولية - والمتوسط العام للمحور الثاني: كفاءة الإنفاق) تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ويمكن تفسير ذلك بأن عدد سنوات الخبرة لا تؤثر على آراء عينة الدراسة حول كفاءة الإنفاق، والتي تعتمد على تقديم الجامعة للعديد من المشروعات التي تساعد في الوصول لأفضل طريقة للإدارة المخصصة المالية المتعلقة بعملية الإنفاق في الجامعة، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق، وللتعرف على اتجاه الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه على النحو التالي:

جدول (٢١) يوضح اتجاه الفروق الإحصائية باستخدام اختبار شيفيه في البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق من المحور الثاني: كفاءة الإنفاق تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

البعد	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	عدد سنوات الخبرة		
				أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ سنوات فأكثر
البعد الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق	أقل من ٥ سنوات	36	3.36	♦	-	-
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	183	3.10	-	-	-
	١٠ سنوات فأكثر	91	2.91	-	-	-

ويتبين من الجدول السابق: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ حول الأول: الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق تعزي لمتغير عدد سنوات الخبرة، وقد جاءت الفروق لصالح (أقل من ٥ سنوات).

• **إجابة السؤال الخامس :** تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية (لحوكمة نفقات التعليم) على (كفاءة الإنفاق).

الجدول (٢٢) نتائج تحليل الانحدار " للأثر في حوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T. value	Sig. T
حوكمة نفقات التعليم	.582	.498	.498a	.248	10.073	.000
المعامل الثابت				1.381		
Adj R2				.245		
قيمة F				101.460		
Sig F				.000b		

نموذج معنوي

يتبين من الجدول السابق: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامع أم القرى، حيث بلغت قيمة R (498a). بمستوى دلالة (0.000). وهذا ما يمكن تفسيره إلى وجود أثر لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق، حيث أن كلما اعتمدت الجامعة على عدد من القوانين الواضحة والمعايير الدقيقة في عملية الإنفاق، ساعد ذلك على ارتفاع كفاءة الإنفاق في الجامعة، حيث تعد حوكمة نفقات التعليم هي مجموعة من السياسات التي يتم إتباعها من قبل الجامعة لتشكيل نظام واضح يساعد على تنفيذ توجيهات والتعليمات الإدارية في الجامعة. وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة عبدالمطلب (٢٠٢١)، التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية متوقعة بين الاستثمار في بناء مجتمعات التعلم وحوكمة النفقات بالتعليم الجامعي المصري.

• **إجابة السؤال السادس :**

بالتمعن في النتائج التي رصدتها الدراسات السابقة؛ والنتائج التي رصدتها الدراسة الحالية؛ والتي أثبتت وجود قصورا في حوكمة نفقات التعليم؛ وكذلك كفاءة الإنفاق، وفي ضوء التوجهات المستقبلية للمملكة العربية السعودية مثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تأتي الحاجة ماسة إلى وضع سيناريو مستقبلي لحوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق.

• **نوع السيناريو الحالي:**

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على السيناريو الاستطلاعي لكي يكشف عن غموض المستقبل الذي يدور حول إمكانية توظيف حوكمة الإنفاق لتعزيز كفاءة الإنفاق بجامعة أم القرى فقد جاء سيناريو هذه الدراسة من دراسة وتحليل الوضع الحالي للإنفاق بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية بواقع حوكمة الإنفاق ومدى جودة الإنفاق بالجامعة

• **منطلقات السيناريو المستقبلي المقترح:**

تعد حوكمة نفقات التعليم من أحد أهم مداخل إصلاح وتحسين التربية والتي تركز على دعم النزاهة، والشفافية، والمسائلة، وكذلك كفاءة الأنفاق على التعليم من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تطوير التعليم لما تسهم من تحسين

الإنفاق التعليم ومن ثم تم طرح أبرز المنطلقات التي يقوم عليها السيناريو الحالي على النحو التالي:

◀ سعي دول العالم بوجه عام والمملكة العربية بوجه خاص نحو حوكمة نفقات التعليم.

◀ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تكون هناك (٥) جامعات سعودية من أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية.

◀ السعي نحو تحسين كفاءة التعليم في الجامعات السعودية لتحسين مخرجات سوق العمل.

• أهداف السيناريو المستقبلي المقترح:

بالاستناد إلى المنطلقات السالف ذكرها يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

◀ تحسين جودة الإنفاق في التعليم بالجامعات السعودية.

◀ تخفيف الضغط على الميزانية الحكومية للجامعات.

◀ تقليل الهدر في الإنفاق على التعليم.

◀ تحقيق العدالة في الإنفاق على التعليم.

• متطلبات بناء السيناريو المستقبلي المقترح:

لكي يتم تطبيق السيناريو المستقبلي المقترح ينبغي توفير العديد من المتطلبات على النحو التالي:

◀ متطلبات تكنولوجية: وتمثل في شبكة الإنترنت وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والحاسب الآلي وتقنيات الحوسبة السحابية التي سيتم الاستعانة بها.

◀ متطلبات بشرية: وتمثل في القائمين على التصور من مدربين وأعضاء هيئة تدريس وخبراء وأعضاء في المؤسسات الاجتماعية، والمسؤولين الحكوميين وكل من له دور في تطبيق التصور المستقبلي.

◀ متطلبات مادية: وتشمل الأدوات المادية المستخدمة في التصور المستقبلي من تجهيزات مادية.

• إجراءات تطبيق السيناريو المقترح

لكي يتم تطبيق السيناريو المقترح سوف يتم القيام بالإجراءات التالية:

• الشفافية:

◀ تحديد أهداف الجامعة المالية وفقاً لخطة استراتيجية واضحة.

◀ اهتمام الجامعة بنشر التقارير المالية حول إنفاقها بشكل دوري.

◀ وضع الجامعة معايير واضحة ودقيقة لعمليات الإنفاق.

◀ توفير الجامعة قسم خاص بالشؤون المالية لمتابعة الشفافية الإنفاق.

• المساءلة:

◀ وضع الجامعة معايير واضحة للعمليات المالية التي تتم داخلها.

- ◀ تطبيق الجامعة آليات واضحة للمساءلة.
- ◀ تحديد الجامعة أسس واضحة للمسألة بشأن أداء المدققين الماليين.
- ◀ منح الجامعة صلاحيات واضحة فعالة لقسم الرقابة الداخلية.
- **النزاهة**
 - ◀ تغليب المصلحة العامة في عمليات الإنفاق.
 - ◀ الالتزام بالنزاهة في توزيع بنود الميزانية.
 - ◀ كشف الانحرافات الجوهرية في القوائم المالية.
 - ◀ التزام فريق المراجعة بالمعايير المهنية السليمة في المراجعة.
- **الكفاءة والفاعلية في إدارة الإنفاق**
 - ◀ انتهاج الجامعة عدد من السياسات المالية التي تساعد على استخدام المال العام.
 - ◀ توفير الجامعة الإمكانيات المادية التي تساعد على تنفيذ خططها المالية.
 - ◀ اهتمام الجامعة بمواكبة الميزانية التقديرية بالميزانية الفعلية وفقا لرؤيتها المستقبلية.
 - ◀ عمل الجامعة على توفير التغذية الراجعة في سياساتها المالية.
 - ◀ عقد الجامعة دورات تدريبية متخصصة في ترشيد السياسات المالية.
- **السيطرة على الفساد**
 - ◀ وضع الجامعة سياسات وتشريعات تساعد في القضاء على الفساد.
 - ◀ تشكيل الجامعة لجنة رقابية للسيطرة على الفساد.
 - ◀ تعقد الجامعة شراكات مع الأجهزة الرقابية من أجل القضاء على الفساد.
 - ◀ حرص الجامعة على التعامل مع مكاتب تدقيق خارجي.
- **المسئولية**
 - ◀ قيام الجامعة بتوزيع الأدوار التي تساعد في ترشيد عملية الإنفاق.
 - ◀ عمل الجامعة على إتباع عدد من الإجراءات الوقائية لمتابعة الإنفاق.
 - ◀ استخدام الجامعة التطبيقات التقنية في إعداد تقارير ومتابعة الإنفاق.
 - ◀ اهتمام الجامعة بمراقبة عمليات الصرف للموارد المالية.
- **توصيات الدراسة:**
 - ◀ استقطاب خبراء لتطوير استراتيجيات الإنفاق في الجامعة.
 - ◀ تفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة لاستخدام مخصصات الجامعة المالية.
 - ◀ وضع ضوابط للحد من الهدر في الإنفاق في الميزانية الخاصة بالجامعة.
 - ◀ مرونة بنود الميزانية توجيه النفقات المخصصة للتعليم في الجامعة.
 - ◀ العمل على تبني عدد من المعايير التي تتضمن النزاهة والعدالة لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الجامعة.
 - ◀ الاستفادة من التجارب الأجنبية في حوكمة نفقات التعليم.
 - ◀ عمل دورات إرشادية لقيادات الجامعة لتعزيز كفاءة الإنفاق.

• قائمة المراجع:

• المراجع العربية:

- البسام، بسام بن عبدالله. (٢٠٢٠). حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٧(٢)، ١٧٥-٢٠٩.
- تجاني، ربيعة. (٢٠١٦). حوكمة مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورفلته على مستوى الكليات (القيادة الإدارية). (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- التميمي، يونس إبراهيم. (٢٠١٩). المفيد المختصر في الاسم والخبر. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- الحمدي، عبدالعزيز بن محسن. (٢٠٢٠). حوكمة الشركات. صنعاء: دار الكتب الوطنية.
- الخالدي، إيناس بنت خلف. (٢٠٢١). حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي "AI" في النظم القضائية وبيئتها "CEPEJ". مجلة البحوث والدراسات الشرعية، ١٠(١١٦)، ١٥٥-١٨٣.
- درويش، محمود أحمد. (٢٠١٨). مناهج البحث في العلوم الإنسانية. مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.
- ربابعة، نائل موسى. (٢٠١٩). الحوكمة وتطبيقاتها في الجامعات الحكومية: المملكة العربية السعودية نموذج تصوري للحوكمة. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، ١٥(١)، ٢٣-١.
- شرف، رشا سعد. (٢٠٢٠). بناء منظور استراتيجي لحوكمة مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي على ضوء الاستقلالية الجامعية والمحاسبية. دراسات تربوية واجتماعية، ٢٦، ٢٧٧-٣٥٠.
- عبدالمطلب، أحمد عابد إبراهيم. (٢٠٢١). الاستثمار في بناء مجتمعات التعلم وحوكمة النفقات بالتعليم الجامعي المصري: رؤية تنبؤية في ضوء مدخل تحليل الكلفة - الفاعلية. المجلة التربوية، ٨٣، ٥١٥ - ٦٤٩.
- العريضي، دلال بنت عبد الرحمن؛ ابن سيف، ريماء بنت سيف؛ المفيز، خولمة بنت عبد الله بن محمد. (٢٠٢٢). دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية. مجلة كلية الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ٨١(١)، ١٢٣-١٤٥.
- الفايز، فايز بن عبدالعزيز سليمان؛ السدحان، عبدالله بن سعد بن محمد. (٢٠٢١). تحسين كفاءة الإنفاق من خلال دمج المدارس الحكومية قليلة العدد. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، ٢٢(٢)، ٢١٧-٢٢٥.
- الفراج، لؤلؤة بنت صالح إبراهيم. (٢٠٢١). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول: جامعة شقراء أنموذجاً. شؤون اجتماعية، ٣٨(١٥٠)، ١٢٩-١٥٨.
- كرمين، سميرة. (٢٠٢١). تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ٣(٢)، ١٨١ - ١٩٠.
- محمود، محمود حامد. (٢٠١٧). قضايا اقتصادية معاصرة. مصر: دار حثرا للنشر والتوزيع.
- الغامسي، مها حمود فالح. (٢٠١٩). سيناريوهات التمويل الذاتي لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في جامعة طيبة. المجلة الدولية للأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٧(٢)، ١٢٦-١٧٤.

- Al-Bassam, Bassam bin Abdullah. (2020). Public Budget Governance in the Kingdom of Saudi Arabia. University of Sharjah Journal of Humanities and Social Sciences, 17(2), 175-209.
- Tijani, Rabia. (2016). Governance of higher education institutions: a case study of Kasdi Merbah Ouargla University at the faculties level (administrative leadership). (Unpublished master's thesis), Kasdi Merbah University, Algeria.
- Tamimi, Younis Ibrahim. (2019). The useful brief in the name and the news. Jordan: Gulf House for publication and distribution.
- Al-Hamdi, Abdul-Azim bin Mohsen. (2020). corporate governance. Sana'a: The National Book House.
- Al-Khalidi, Enas Bint Khalaf. (2021). Governance of the use of artificial intelligence in judicial work: a legal reading of the European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence "AI" in Judicial Systems and their Environment "CEPEJ". Journal of Sharia Research and Studies, 10 (116), 155-183.
- Darwish, Mahmoud Ahmed. (2018). Research Methods in the Humanities. Egypt: The Arab Nation Foundation for Publishing and Distribution.
- Rabaa, Nael Moussa. (2019). Governance and its applications in public universities: The Kingdom of Saudi Arabia is a conceptual model of governance. The comprehensive multi-knowledge electronic journal for the publication of scientific and educational research, (15), 1-23.
- Sharaf, Rasha Saad. (2020). Building a strategic perspective for the governance of higher education institutions in the Arab world in the light of university and accountability independence. Educational and Social Studies, 26, 277-350.
- Abdel Muttalib, Ahmed Abed Ibrahim. (2021). Investing in building learning societies and expenditure governance in Egyptian university education: a predictive vision in the light of the cost-effectiveness analysis approach. Educational Journal, 83, 515-649.
- Al-Arifi, Dalal Bint Abdul Rahman; Ibn Saif, Rima Bint Saif; Al-Mufiz, Khawla bint Abdullah bin Muhammad. (2022). The role of governance in improving spending efficiency in Saudi public

- universities. Journal of the Faculty of Arts, Literature, Humanities and Sociology, (81), 123-145.
- Al-Fayez, Fayez bin Abdulaziz Suleiman; Al-Sadhan, Abdullah bin Saad bin Mohammed. (2021). Improving spending efficiency by merging the few public schools. Scientific Journal of King Faisal University - Humanities and Administrative Sciences, 22 (2), 217-225.
 - Al-Faraj, Lulwa bint Saleh Ibrahim. (2021). Financing Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia: Challenges and Solutions: Shaqra University as a Case Study. Social Affairs, 38(150), 129-158.
 - Karmin, Samira. (2021). Evaluation of government spending policies on education and education sector in Algeria. Journal of Governance, Social Responsibility and Sustainable Development, 3(2), 181-190.
 - Mahmoud, Mahmoud Hamid. (2017). Contemporary economic issues. Egypt: Dar Hamthra for publication and distribution.
 - Maghamsi, Maha Hammoud Faleh. (2019). Self-financing scenarios to support the funding of public university education at Taibah University. International Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, (27), 126-174.

• المراجع الأجنبية:

- Arinaitwe, J. M., Cunningham, K., & Kisaame, K. E. (2015). Public Expenditure Governance in Uganda's Education Sector Application of an Innovative Assessment Framework. Kampala, ACODE Policy Research Series, 1-67.
- Imana, D. K. (2017). The determinants of public education expenditures: an empirical analysis of changing patterns and growth of public expenditure on education in Kenya. Journal of Public Administration and Governance, 7(4), 1- 23.
- James, C., Beazley, I., Penn, C., Philips, L., & Dougherty, S. (2019). Decentralisation in the health sector and responsibilities across levels of government: Impact on spending decisions and the budget. OECD Journal on Budgeting, 19(3), 11-40.
- Kadir, J., & Nimota, A. (2019). Good Governance Issues in Education System and Management of Secondary Schools in Kwara State, Nigeria. EJEP: EJournal of Education Policy, 1-14.

- OECD (2016). Educational expenditure. OECD FACTBOOK 2015-2016, 174-176.
- Sheikh, M. R. I. (2021). Distributional Effects of Public Educational Expenditures: Empirical Results from Cohort Analysis. *Advances in Social Sciences Research Journal*, 8(3), 588-605.
- Suharto, R. B., Hasid, Z., Awaluddin, M., & Setini, M. (2021). EFFECTIVENESS AND EXPENDITURE EFFICIENCY OF THE GOVERNMENT OF THE EDUCATION. *Review of International Geographical Education Online*, 11(10), 2535-2552.
- ul Ain, Q. (2023). Educational Expenditures and Governance. *Journal of Policy Research*, 9(2), 75-86.

